

مدخل إلى التدقيق المحاسبي

أولاً- تطور التدقيق المحاسبي:

في المراحل المبكرة من الحضارة كانت طرق التقييد المحاسبي مبدئية للغاية ونظراً إلى قلة عدد العمليات التجارية وصغرها كان كل فرد قادر على القيام بنفسه بالأعمال المحاسبية ومراقبة أعماله في الوقت نفسه ومع زيادة حجم العمليات والصفقات التجارية التي تتطلب زيادة في رأس المال المستخدم برزت ضرورة مشاركة أطراف أخرى في الصفقات، ومما لاشك فيه فإن هذه التطورات قد أسهمت إلى حد كبير في تركيز الاهتمام والعناية أكثر بالعمل المحاسبي مع ضرورة اللجوء إلى عمليات المراقبة والتدقيق لمتابعة وتنظيم الصفقات.

ولقد ازدادت في وقت لاحق هذه الاهتمامات سيما في القرن الثامن عشر إذ شهد هذا الأخير اتساع في العمليات التجارية التي عرفت زيادة هائلة رافقها اتساع في النشاط الصناعي (نتيجة الثورة الصناعية). اتسع على إثر ذلك مجال التدقيق والمراقبة ليشمل النشاط الصناعي. إذ أن انفصال ملكية رأس المال عن الإدارة بسبب تشكيل شركات الأموال - المساهمة - وبعض شركات الأشخاص أدى إلى نشوء حاجة أصحاب رؤوس الأموال لاستخدام مدققين لتنظيم حساباتهم وأموالهم وحمايتهم من السرقة والاختلاس.

لذلك ازداد الاهتمام بالحسابات الختامية المدققة لأهميتها لدى الأطراف المتعددة التي تستخدمها في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها سواء من داخل المنشأة (إدارة الشركة، مساهمين، عمال...) أم من خارجها (مستثمرين، بنوك، دائنين آخرون، صناديق الضمان الاجتماعي، صناديق التقاعد وغيرها) وما يزال العمل على تطوير الإجراءات المحاسبية وتطوير مهنة التدقيق لهذا الغرض يحتلان الصدارة بين اهتمامات الجمعيات المهنية والعلمية للمحاسبة والتدقيق إلى الوقت الحاضر.

وفيما يأتي موجز لأهم العوامل التي ساعدت على تطور التدقيق المحاسبي:

- * زيادة حجم المنشآت.
- * ظهور شركات الأموال (المساهمة).
- * ظهور بعض القوانين والتشريعات مثل قانون ضريبة الدخل والسوق المالية.

* حماية المستثمرين من التلاعب بأموالهم.

أما عن التنظيم المهني للمحاسبة والتدقيق فيرجع تاريخ ظهور أول منظمة مهنية في هذا الميدان إلى سنة 1581 في فينسيا (البندقية) في إيطاليا، وأنشأت بعد ذلك منظمات أخرى ركزت معظم اهتماماتها على التكوين المهني للمحاسبين والمدققين وعلى تحديد الشروط الواجب توافرها في الأشخاص الذين يريدون مزاوله هذه المهن. أما في بريطانيا فقد أنشأت جمعية للمحاسبين القانونيين عام 1854 ليصدر فيما بعد قانون لشركات سنة 1862 ينص على وجوب تعيين مدقق في الشركات لحماية المساهمين من التلاعب بأموالهم. وأنشأت في وقت لاحق منظمات في عدة دول منها: الدانمارك 1912 - الهند 1913 (القانون الذي كانت تعتمد عليه بعض الدول العربية مثل: سوريا، العراق، الكويت، السعودية)، فرنسا 1942، مصر 1946، بلجيكا 1950، الجزائر 1991. وقد عملت هذه البلدان العديد من التطورات المستمرة على مهنتي التدقيق والمحاسبة.

ثانيا- مفهوم التدقيق المحاسبي وأهدافه:

اشتقت كلمة التدقيق (AUDIT) من كلمة (AUDIRE) في اللغة اللاتينية والتي تعني يستمع، ويعرف التدقيق بأنه مجموعة الخطوات والإجراءات التي تتخذ من قبل المدقق للتحقق من أن البيانات الختامية والميزانية تعكسان الوضع المالي ونتيجة الأعمال بوضوح وأنها حضرت بشكل يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي أتبع وتطبقت بشكل متناسق من سنة لأخرى.

ويهدف التدقيق المحاسبي إلى التحقق من بعض الأمور نوجز أهمها فيما يأتي:

- * أن النظام المحاسبي سليم والضبط الداخلي كفاء والسجلات ملائمة لأعمال المنشأة وما يتطلبه القانون.
- * أن الميزانية وجدول حسابات النتائج أو أية بيانات ختامية أخرى تتفق مع السجلات ومطابقة لها.
- * أن المنشأة تملك كافة أصولها التي تظهر في الميزانية وأن القيمة التي تظهر بها هي القيمة الصحيحة.
- * أن الخصوم الظاهرة في الميزانية تظهر بقيمتها الحقيقية.

* أن المنشأة قد التزمت بالمتطلبات القانونية كافة (مثلا وجوب قيام المنشأة بعملية الجرد مرة في السنة على الأقل).

ثالثا- أنواع التدقيق:

1- من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق: يصنف التدقيق إلى تدقيق مستمر وتدقيق نهائي، يتم التدقيق النهائي مرة واحدة عند انتهاء مصلحة المحاسبة من استخراج البيانات الختامية أما التدقيق المستمر يجري في المنشآت الكبيرة التي تتطلب عملية التدقيق فيها وقت أكثر إذ ينشغل المدقق وموظفيه بالعمل بشكل مستمر أو على فترات خلال السنة المالية بالأعمال التدقيقية ويراد من التدقيق المستمر:

- امتحان نظام الرقابة والضبط الداخلي.

- أن تكون الملفات جاهزة عند انتهاء السنة المالية.

- يفرض التدقيق المستمر المانع الأدبي على موظفي المنشأة إذ يكون احتمال وقوع الخطأ قليل وأن احتمال اكتشافه وتصحيحه حالا كبير.

أما عيوب التدقيق المستمر فندرج فيما يأتي بعض منها:

- احتمال تغيير الأرقام في السجلات بعد تدقيقها .

- قد يكون وجود المدقق بصفة منتظمة في مكاتب المنشأة له أثر على نظام العمل وقد يؤدي إلى إرباك العمل.

- قد يكون التدقيق المستمر أكثر كلفة نظرا للوقت الذي يصرفه المدقق في عمله.

2- من حيث نطاق عملية التدقيق، يصنف التدقيق إلى تدقيق جزئي وتدقيق كلي:

التدقيق الجزئي هو الذي يقتصر العمل فيه على قسم من الأقسام في المنشأة ويتم فحص السجلات المحاسبية الخاصة به. أما التدقيق الكلي فيكون على الأقسام كافة.

3- من حيث درجة الالتزام بعملية التدقيق، هناك تدقيق إلزامي وتدقيق اختياري:

التدقيق الإلزامي يفرضه قانون الشركات. أما التدقيق الاختياري فللمؤسسة الحرية في اختيار اللجوء إلى مدقق أولا.

4- من حيث الهيئة التي تقوم بالتدقيق:

*التدقيق الداخلي:

يقوم بهذه الوظيفة مجموعة من العمال داخل المنشأة يعينون للقيام بالمراقبة الداخلية من أجل حماية أموال المنشأة والوصول إلى أهدافها بأقصى سرعة ممكنة للوصول إلى أكبر كمية ممكنة من الإنتاج وتشجيع الموظفين بالعمل المستمر والتزام بالخطط والسياسات الإدارية.

*التدقيق الخارجي:

يقوم بمهمة التدقيق الخارجي مدقق من خارج المنشأة تقوم هذه الأخيرة بتعيينه من أجل تدقيق حساباتها وهذا المدقق يكون له رأي محايد ليس له صلة بأي من العاملين والإداريين. وأن وجود التدقيق الداخلي لا يعني أنه يغني عن التدقيق الخارجي إنما هو مكمل له ويمكن للمدقق الخارجي الاعتماد على المدقق الداخلي في حالة توفر:

- قسم التدقيق الداخلي مرتبط بأعلى هيئة.
- وجود موظفين كفولين.
- الشمولية في التدقيق والمعاملات.
- تحضير تقارير عن عمليات التدقيق الداخلي.